

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨٢٩٥**

الأربعاء ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد نيبينزيا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد لي يونغ شينغ
	غينيا الإستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد داه
	الكويت	السيد الأحمد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف

جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

1819944 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/628، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته بيرو.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، وسأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجرى التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت :

الاتحاد الروسي

الرئيس (*تكلم بالروسية*): حصل مشروع القرار على ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨).

وأعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للتذكير بأهمية القانون الجنائي الدولي في إتاحة الوصول إلى العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة وردع الجناة المحتملين، وبالتالي، حماية حقوق الإنسان وتعزيز السلام المستدام والحفاظ على السلام والأمن الدوليين في نهاية المطاف.

وأود أن أشدد على أهمية الحفاظ على وحدة مجلس الأمن في دعمه للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين المناطة بها مكافحة الإفلات من العقاب والإسهام في تحقيق المصالحة في البلدان التي اُرتكبت فيها الجرائم الفظيعة. ويعتمد الامتثال لتلك الولاية إلى حد كبير على وفاء الدول بمسؤوليتها عن التعاون في إنفاذ الأحكام الصادرة وتنفيذ أوامر القبض والاستجابة لطلبات المساعدة المقدمة إليها من آلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي ذلك الصدد، يجب على المجلس أن يؤدي دوره بوصفه ضامنا ما دام بوسعه القيام بذلك.

وتود بيرو، بصفتها رئيسا للفريق العامل المعني بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، أن تشكر جميع الوفود التي شاركت وساعدت بصورة بناءة خلال المشاورات التي أفضت إلى اعتماد القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨)، الذي يبيّن نتائج الاستعراض الثاني لعمل آلية تصريف الأعمال المتبقية ويجدد ولايتها ويعيِّن مدعيها العام. ونحن ممتنون أيضا للدعم المستمر الذي تلقيناه من مكتب الشؤون القانونية والأمانة العامة لمجلس الأمن، ونقدم دعمنا وأطيب تمنياتنا إلى كبار المسؤولين المعيّنين في آلية تصريف الأعمال المتبقية خلال أدائهم لمسؤولياتهم الجسيمة.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

امتنع وفد بلدي عن التصويت على القرار ٢٤٢٢ (٢٠١٨) مثلما فعل تماما في التصويت على القرار ٢٢٦٩ (٢٠١٦)، بشأن الموضوع نفسه. وأعربنا في ذلك الوقت عن شعورنا بالقلق الشديد (انظر S/PV.7636) إزاء إعادة تعيين المسؤولين أنفسهم للأسف، من موظفي المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة سيئة الصيت. واليوم تأكدت مخاوفنا من قرارات التوظيف تلك وتبيّن أن لها ما يبررها. وتشارف الدورة الأخيرة من دورة السنتين لعمل الآلية على الانتهاء وما يزال وضعها ليس كما ينبغي. فهناك مثالب عدة في النُهج التي تتبعها في مجال العدالة وإدارة شؤونها الداخلية وسياسات تعيين موظفيها. وقد أعرب وفد بلدي عن رأيه في هذه المسائل في جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٦ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8278) ولسنا بحاجة إلى تكرارها الآن.

ومع ذلك، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى مسألة خطيرة متعلقة بالحق في الحياة وتقديم المساعدة الطبية المناسبة والحسنة التوقيت للمتهمين. وما فتئنا نحث المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة مرارا وتكرارا على إجراء تحقيق جدي في علاج راتكو ملاديتش والإفراج عنه مؤقتا للعلاج في روسيا تحت ضماناتنا الشاملة في حال عدم تمكُّن أطباء السجن من علاجه.

وللأسف، فإن المحكمة رفضت السماح لمحاميي المتهم بقبول العرض، كما أن ضمانات صربيا رُفضت أيضاً. ورفضت الآلية آخر طلب للإفراج المؤقت عن اللواء في ٨ حزيران/يونيه.

وعندما ننظر في مواد قضية ملاديتش، التي يمكن الإطلاع عليها بشكل مفتوح على الموقع الشبكي للآلية، تظهر بعض المعلومات المثيرة للفضول. واستناداً إلى وثيقة من رئيس قلم الآلية بشأن تقرير صادر عن خبراء طبيين مستقلين، يمكن استنتاج أن السيد ملاديتش يخشى أطباء وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة ولا يرغب في اتباع العلاج الذي وصفوه. وفي الوقت نفسه، لا يُسمح لمحاميي ملاديتش بالحضور أثناء زياراته لأطباء السجن، على الرغم من رغبة المتهم في ذلك. والعذر الذي اخترعوه هو الأخلاقيات الطبية. عن أيُّ أخلاقيات طبية – قائمة على الثقة بين الطبيب والمريض – نتكلم إذا كانت وحدة الخدمات الطبية للآلية، كما يشهد المحامون، تخبّئ جزءاً من مخطط رسم القلب الكهربائي للسيد ملاديتش تحت ملصقات، مما يشوّه بياناته فعلياً؟ ولكن حتى المعلومات الطبية التي لم تستطع الإدارة الطبية إخفاءها قد مكّنت الدفاع من أن يخلص إلى نتيجة مفادها أن صحة المتهم في الأشهر الثلاثة الماضية قد ساءت كثيراً. إنه لا يحصل على العلاج المناسب، وسلطات وحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة تقوم بكل ما في وسعها لحماية نفسها وتبرير عدم كفاءتها. وهذا يثير التساؤل عما إذا كانت المعلومات التي تُعطى للقضاة عن صحة المتهم تُنقّحُ بطريقة مماثلة.

إن الخلاف بين محاميي السيد ملاديتش ووحدة الاحتجاز التابعة للأمم المتحدة بشأن حالته الصحية قائم منذ عدة أشهر الآن. وقد رفضت دائرة الاستئناف ورئيس الآلية كل التماس يقدمه الدفاع المرة تلو الأخرى. وقد وصلت الأمور إلى حد أن هناك التماساً لتنحية أحد القضاة لأسباب تتعلّق بالتحيز. وفي هذا الصدد، أود أن أسأل قيادة الآلية ما إذا كانت تدرك إلى أين يمكن أن تؤدي هذه الحالة المخزية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثلة صربيا.

السيدة إيفانوفيتش (صربيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن اليوم بالنيابة عن جمهورية صربيا.

في البداية، أودّ أن أشير إلى أن صربيا تفي بجميع التزاماتها المتعلقة بالتعاون مع الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وقد أثبتت صربيا التزامها

بمكافحة الإفلات من العقاب مرة تلو أخرى. وتيل بلدي ملتزما بمحاكمة جرائم الحرب، بصرف النظر عن جنسية مرتكبي الجرائم الخطيرة ضد الإنسانية.

وإنني هنا اليوم لأسباب إنسانية. ويساورنا القلق إزاء الحالة الصحية لبعض المتهمين أو المدانين. وأود بصفة خاصة أن أغتنم هذه الفرصة لكي ألفت انتباه المجلس إلى عدم كفاية الرعاية الطبية في حالة السيد راتكو ملاديتش. ونحن مضطرون للقيام بذلك لأن الآلية رفضت طلباً للإفراج عنه مؤقتاً لتلقي العلاج الطبي رغم ضمانات حكومة جمهورية صربيا. وكما أشار وزير العدل في بلدي خلال جلسة مجلس الأمن المعقودة في ٦ حزيران/يونيه (انظر S/PV.8278)، فقد وصف أطباء السجن أخيراً بعد أشهر من التأخير علاجاً للسيد ملاديتش مطابقاً لذلك الذي اقترحه الأطباء الصرب قبل وقت طويل.

وقد تم رفض العديد من الطلبات الرسمية المقدّمة من جانب أفراد أسرة السيد ملاديتش وفريق افاعه للحصول على المعلومات ذات الصلة عن صحته. ويبدو أنهم واجهوا جداراً من الصمت والادعاءات الكاذبة وعدم التعاون. وقد رُفض طلب قدوم فريق طبي من صربيا لزيارة السيد ملاديتش في السجن، الذي قُدم في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي وفقاً للمادة ٣١ من القواعد التي تنظم الاحتجاز، بعد شهر من التأخير ودون أي تفسير أو حتى اقتراح بأنه يمكن أن تتم الزيارة في وقت آخر.

إن مخاوفنا ليست بلا أساس ت وأود أن أذكّر المجلس بأن ١٢ من المواطنين الصرب قد ماتوا إما أثناء محاكمتهم أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو في السجن خلال مدة عقوبتهم. ومن الصعب الاعتقاد بأن هذا العدد الكبير قد مات في مختلف وحدات سجن محكمة لاهاي أو أثناء الإفراج المؤقت الممنوح في مرحلة متأخرة من المرض حسب تفسير رسمي بأنهم تلقوا معاملة عادلة. إن حقوق الإنسان حقوق عالمية، ونعتقد أن توفير الرعاية الصحية الكافية مسألة من مسائل حقوق الإنسان الأساسية.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن صربيا ليست لها مسائل معلّقة مع الآلية وأن تعاوننا معها لا يُعرقَل بأي شكل من الأشكال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.